الدرس السابع: اقتراب تحليل الجماعة

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على المنطلقات الفكرية لاقتراب الجماعة، مع بيان المقصود بالجماعة، وعلى افتراضات اقتراب الجماعة، مع توضيح القدرة التأثيرية للجماعة، وتبيان أهم تصنيفات ووظائف ووسائل الجماعات، وأخيرا تقييمه.

- **أسئلة الدرس:**

- ما هي المنطلقات الفكرية لاقتراب الجماعة؟
- ما المقصود بالجماعة ؟
- ما هي افتراضات اقتراب الجماعة؟
- ما هي القدرة التأثيرية للجماعة؟
- ما هو تصنيف الجماعات؟
- ما هي وظائف الجماعات؟
- ما هي وسائل الجماعات؟
- ما تقييم اقتراب الجماعة؟

- **عناصر الدرس:**

1- المنطلقات الفكرية لاقتراب الجماعة
2- تعريف الجماعة
3- شروط وجود الجماعة
4- افتراضات اقتراب الجماعة
5- القدرة التأثيرية للجماعة
6- تصنيف الجماعات
7- وظائف الجماعات
8- وسائل الجماعات:
9- تقييم اقتراب الجماعة

تمهيد:

يركز هذا الاقتراب على دراسة الجماعة باعتبارها مجموعة من الأفراد التي تتفاعل بينها سعيا لتحقيق أهداف مشتركة، وقد أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في التحليل

السياسي، بالانتقال من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى التركيز على العمليات والنشاطات والتفاعلات بين أعضاء الجماعة، كما جاء كبديل لاقتراب الطبقة ومضامينه الإيديولوجية الماركسية.

1-المنطلقات الفكرية لاقتراب الجماعة: يرجع ظهور اقتراب بالجماعة إلى العالم الأمريكي" آرثر بانتلي"Arther Bentley في كتابه عملية الحكومة: دراسة للضغط الاجتماعي" سنة 1908، وقد أسس بانتلي مفهوم الجماعة في صورته الأولية بناءا على حجم الجماعة، وكثافة نشاطها، وطبيعتها من حيث كونها قانونية أو غير قانونية، وعلاقتها بالجماعات الأخرى والتي تكتسب معناها من هذه العلاقة. وقد قام المفكر الأمريكي" دفيد ترومان"David Truman" في كتابه"عملية الحكومة"سنة 1951 بتقديم إسهامات كبيرة في تطوير اقتراب الجماعة من خلال تأكيده على أن الجماعات كنظم عضوية تحافظ على بقائها في توازن مستمر من خلال التغير والديناميكية الاجتماعية.

2- تعريف الجماعة: تعددت واختلفت تعريفات الجماعة بين المفكرين، حيث عرفها" آرثر بانتلي" بأنها قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة الانفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها، فهي جماهير تنوي التحرك نحو نشاط محدد.

وهناك من يعرفها بأنها" نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى التفاعل بين أعضاء الجماعة" وهناك من يعتبر أن الجماعة توجد عندما ينظم الناس الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسعون إلى تحقيق الأهداف عبر العملية السياسية.

3- شروط وجود الجماعة: إن وجود الجماعة يقتضي مجموعة من الشروط أهمها:

- تقاسم الأعضاء الاتجاهات نفسها نحو واحد أو أكثر من الدوافع والغايات التي تحدد الوجهة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.
- يطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تمثل الإطار الذي تؤسس العلاقات بين الأشخاص ضمنه.
- يتحول التفاعل المتواتر إلى مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الأخرى)
- وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

4- افتراضات اقتراب الجماعة: ويقوم اقتراب الجماعة على مجموعة من الافتراضات أهمها:

– الجماعة هي الوحدة الأساسية في تحليل ودراسة الأنظمة السياسية، وهي محور العملية السياسية.

– يقوم المجتمع على تراتبية اجتماعية، وعبارة عن شكل فسيفسائي من الجماعات المتنوعة والمتعددة في حالة من التعاون والصراع.

– النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة، وكل هذا يحدد حالة النظام السياسي، كما أن الصراع بين هذه الجماعات هو من يقرر من الذي يحكم.

– تمارس الجماعات المرجعية تأثيرا واضحا في اتجاهات وسلوكات أعضائها، فالأسرة، والأصدقاء والمدرسة، الحزب تغرس في عقول الأفراد قيما وتصورات ومفاهيم، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، ولكن يبقى هذا التأثير مرتبط بدرجة انتماء الفرد للجماعة، كما يزداد تأثير الجماعة سياسيا كلما كانت قريبة من السلطة السياسية.

– يتفاوت حجم تأثير الجماعات على النظام السياسي، فالأحزاب السياسية تمارس تأثيرا كبيرا خاصة في الأنظمة السياسية الأحادية والثنائية الحزبية، في حين يكون تأثيرها الأقل في النظم التي تتميز بالتعددية الحزبية، كما تمارس جماعات المصالح تأثيرا على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها، لكن تبقى فاعلية الجماعة مرتبطة بمجموعة من العوامل منها: حجم العضوية، ودرجة تماسكها، وحجم مواردها المالية، وطبيعة النظام السياسي السائد، وطبيعة القضايا والمشاكل المطروحة. بالإضافة إلى الوسائل والأساليب التي تستعملها الجماعات في التأثير على النظام السياسي.

5– القدرة التأثيرية للجماعة: أثبتت الدراسات أن للجماعة قدرات تأثيرية على أعضائها وغير أعضائها، فمن الأرجح أن يتبع الفرد جماعته ويبرز ذلك في سلوكياته وردود أفعاله تجاه المواقف التي يواجهها، فالتنشئة التي يتلقاها الفرد في جماعاته الأولية كالأسرة مثلا تؤثر في سلوكياته المستقبلية في المواقع التي سيشغلها، غير أن تأثير الجماعة على الفرد يرتبط بجملة من العوامل:

– قوة الانتماء الفردي للجماعة.

– ارتباط الجماعة بالسياسة

أما بالنسبة للقوة التأثيرية للجماعة على النظام السياسي فهو مرتبط بالعوامل التالية:

– القوة المالية للجماعة: حيث قد تستخدم أموالها لتعبئة الرأي العام، أو في الحملات الانتخابية...

– القوة العددية: ممثلة في العضوية الكبيرة للجماعة.

– القوة التنظيمية: والانسجام داخل الجماعة يعزز من قوة تأثيرها على النظام السياسي.

– القوة النوعية للأعضاء: والكفاءات البشرية التي تتمتع بالخبرة والمهارة.

– القوة الإعلامية: من خلال امتلاك بعض الجماعات لقنوات إعلامية تمنحها قدرات تأثيرية عالية.

– شبكة العلاقات: عبر المجتمع.

– الصورة الجماعية لدى المجتمع.

– مدى نفعيتها سياسيا واجتماعيا.

6– تصنيف الجماعات: تعددت تصنيف الجماعات واختلفت باختلاف رؤية المفكرين لخصائصها، ومن أهم تلك التصنيفات:

أ – تصنيف غابريل ألموند: صنف الجماعات إلى أربعة أصناف:

– مجموعات المصالح العفوية: هي مجموعات تتشكل بشكل عفوي، حيث يعيش أعضاؤها أوضاع مماثلة تسبب لهم الإحباط، أو خيبة أمل، وقد تثير مشاعرهم بقوة، وكثيرا ما يلجؤون للعنف للتعبير عن مشاكلهم، وتحقيق مصالحهم.

– جماعات المصلحة غير المتحدة: وتتضمن جماعات القرابة، والجماعات العرقية والمحلية، والقائمة على المكانة والطبقة، والتي تعبر عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد، أو العائلة، أو رجال الدين، وتتميز هذه الجماعات، بنقص التنظيم.

– جماعات المصلحة المؤسسية: هي مجموعات رسمية لها وظائف سياسية واجتماعية، وهي تعبر مصالحها الخاصة، أو تمثل مصالح مجموعات أخرى في المجتمع توجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والجيوش، الدوائر الحكومية والكنائس، وغالبا ما يكون للجماعات المؤسساتية أعضاء يتولون مسؤولية خاصة، تتمثل في ممارسة الضغط خلف الكواليس .

– جماعات الزمالة (الاتحادية): تضم نقابات العمال، غرف التجارة، والاتحادات الصناعية، والاتحادات العرقية والدينية، والمجموعات المدنية، وتؤسس هذه المنظمات لتمثيل مصالح مجموعة معينة وفق إجراءات نظامية، وغالبا ما توظف موظفين بدوام كامل.

ب– تصنيف زمني: ويتم على أساسه تصنيف الجماعات وفق معيار الاستمرار والدوام، الظهور والاختفاء وتشمل:

– جماعات المصالح الدائمة: وهي التي تعبر عن مصلحة أو هدف دائم، كالنقابات المهنية، والجمعيات الإنسانية.

– جماعات المصالح المؤقتة: وهي التي تتأسس لتحقيق مصلحة معينة، ثم تنحل من تلقاء نفسها بعد تحقيقها، أو إدراكها عدم قدرتها على ذلك، مثل إنشاء جمعية لتخفيض أسعار معينة.

ج– **تصنيف جغرافي:** يتم فيه تصنيف الجماعات على أساس البعد الجغرافي، وتتضمن:

– جماعات مصلحة محلية: تهتم بالقضايا المحلية في منطقة جغرافية معينة من الوطن.

– جماعات مصلحة وطنية: تهتم بكل القضايا والمشكلات عبر كامل التراب الوطني.

– جماعات مصلحة وطنية: لها طابع دولي يتعدى حدود الوطن الواحد.

د– تصنيف"ترومان: ويشمل هذا التصنيف:

– جماعات فئوية: هي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة، كالشكل (لون العيون)، الجانب المادي والاجتماعي (فئة تتميز بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة.)

– جماعات تفاعلية: هي تلك المجموعات من الناس الذين يشتركون في سمات معينة، لكنهم لا يمتلكون بناء منظما رسميا.

– الجماعات المؤسسية: تتميز ببناء رسمي منظم، وتتراوح الجماعات التنظيمية من العائلات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة.

– الجماعات المحتملة:هي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، ويتفاعلون وينتظمون في بعض الأوقات، كمجموعة المستهلكين الذين يشكلون جماعات محتملة.

7- وظائف الجماعات: تتعدد وظائف الجماعات في إطار الأدوار التي تلعبها داخل النظام السياسي، وتتمثل أهم الوظائف فيما يلي:

- الوظيفة الاتصالية: عند جماعات المصالح حلقة وصل أساسية بين قمة النظام السياسي وقاعدته، من خلال الاتصال الدائم بالقيادة السياسية والحكومة، وبأفراد جماعاتها، وتلعب دورا مهما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

- الوظيفة التعبيرية: تعبر جماعات المصالح عن مطالب ومصالح معينة، وهي لا تعبر فقط عن المصالح الضيقة، بل تتعدى ذلك لتشمل التعبير عن مطالب ومبادئ قومية كتلك المتعلقة بالديمقراطية.

- الوظيفة التجميعية: تقوم جماعة المصالح بفضل ارتباطها الوثيق مع مختلف الهيئات الحكومية، بعملية التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها للمطالب، والقيام بتجميعها، بالإضافة إلى حل وتسوية الصراعات المختلفة.

- التعبئة والتجنيد السياسي: تشكل جماعات المصالح في بعض الدول قناة أساسية لعملية التجنيد السياسي، وقد تلجأ بعض الأحزاب في النظم التعددية الحزبية ببعض الدول إلى إقامة جماعات مصلحة مرتبطة بها لاستخدامها كأدوات لحشد التأييد لصالحها، سواء كانت هذه الأحزاب في الحكم أو في المعارضة.

بالإضافة إلى هذه الوظائف تلعب جماعات المصالح دورا مهما في عملية التحويل التي تعد من أهم آليات النظام السياسي في المنظور الوظيفي، وذلك بحكم تغلغلها في دواليب السلطة، وهو ما يجعلها تساهم في عملية اتخاذ القرار وصياغة السياسة العامة للدولة، خاصة أنها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات، وهو ما يبرز أهمية اقتراب الجماعة في فهم وتفسير مختلف القضايا والمشكلات السياسية.

8- وسائل الجماعات: تتعدد وسائل الجماعات التي تستعملها في تحقيق أهدافها، وتتمثل أهمها في الآتي:

- التأثير على السلطة التشريعية والتنفيذية: تقوم جماعات المصلحة بالتأثير على السلطة التشريعية والتنفيذية لتحقيق مصالحها من خلال الاتصال المباشر بأعضائها أو إرسال خطابات، أو نشر مناشدات في الصحف، كما تستخدم وسائل غير مشروعة كتقديم الهدايا لبعض الأعضاء، أو تقديم الدعم المالي لتمويل الحملات الانتخابية لمترشحي بعض الأحزاب.

– التأثير على الرأي العام: يتم ذلك باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وإصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات والمحاضرات لشرح وجهة نظرها، وذلك قصد تعبئة الرأي العام بما يزيد من قدرتها على التأثير السياسي.

– استخدام التهديد: وتعتبر هذه الوسيلة من أهم وسائل الضغط التي تعتمد عليها جماعات المصلحة لتحقيق أهدافها، ويأخذ التهديد أشكال مختلفة منها التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد الأعضاء الرافضين في المستقبل، أو التهديد بعرقلة مشاريع الحكومة، أو خلق أزمات مالية واقتصادية لها، كالتحريض على عدم دفع الضرائب، أو الإضراب عن العمل، كما قد تلجأ إلى استخدام العنف في سياق ثورة أو انتفاضة شعبية.

9- تقييم اقتراب الجماعة: رغم أن اقتراب النخب يساعد على فهم أعمق للسلوك السياسي في كل النظم السياسية من خلال تحليل النخب الحاكمة. إلا أن هذا الاقتراب يحتوي على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، فالايجابية تتمثل في الآتي:

–يعتبر اقتراب الجماعة من الاقترابات الحديثة التي قللت من شأن التركيز التقليدي على المؤسسات الرسمية والهياكل القانونية في لمجتمع، وذلك بتركيز الاهتمام على الهياكل المتنافسة بغض النظر عن كونها رسمية أم غير رسمية. ومن هنا، فقد ساعد على إدخال مفاهيم مثل القوة، والمصلحة، والتعاون، والصراع إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية.

– القابلية للتطبيق على كافة المجتمعات الغربية المتقدمة وغير الغربية الأقل تقدما على السواء، فالجماعات موجودة بلا شك في كافة المجتمعات.

– توسيع مجال علم السياسة من الدائرة الضيقة التي تتمثل في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة التي تتضمن دراسة الأطر غير الرسمية وتأثيراتها المختلفة.

أما الجوانب السلبية تتمثل في الآتي:

– إهمال دور الأفراد والمؤسسات والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر المختلفة.

– غياب نظرية عامة ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة اعتمادا عليه، حيث لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد العلاقة بين المتغيرات.

– المبالغة في مسألة التوازن داخل الجماعات بشكل آلي والافتقار للاختبار الامبريقي.

– المراجع:

– أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، 1988.

– بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2013.

– طه حميد حسن العنبكي، ونرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط1، العراق: دار أوما، 2015.

– غابريل ألموند، جي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحالي، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر،1997.

– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.

– نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، ط1، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

– دالع وهيبة، مطبوعة في منهجية البحث في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2021/2020.